الذكاء الاصطناعي على خطى ثرثرة الجارات

عائشة بلحاج

لديك سيّارة سريعة، لكن، هل هي سريعة بما يكفي لتستطيع الطّيران بها؟ تقول الفنّانة الأميركية ذات الأصل الأفريقي تريسي شامبان في أغنية لها أدّتها في عيد ميلاد نيلسون مانديلا في عام 1988. على الإيقاع نفسه: لديك ميول ثوريّة، لكن هل أنت ثوري بما يكفي لتُفيد البسطاء من الناس، بينما مليارات تحجب الرّؤية؟

أن تكون مليارديراً ويسارياً فكرةٌ مجنونة. لكن، هناك من هو مجنون بما يكفي لأن يحاول تطبيقها، ولو من باب الزعم. وما من ثريّ مجنون أكثر من إيلون ماسك، الشخصية الجدلية، ورمز «اليسار الملياردير» مع مساندته لاشتراكية خفيفة للتكنولوجيا، في زمن الرأسمالية. أو أن تكون ثريّاً إلى درجة أنك تشعُر بالملل، وتحاول مقاسمة العالم بعض فتاتك، ولو من أجل إغاظة خصومك. فيما يُمثّل مارك زوكربيرغ رمز الرأسمالي المُستجد، الذي يتصرّف شخصاً متمرّساً في الاستغلال والإثراء السريع، على حساب مليارات من «الضحايا»، الذين يضحّون تفاصيل حياتهم في صناديقه الخضراء والزرقاء. بالتفسير الإيديولوجي، هو «قطاعي» كبير في سهول التكنولوجيا، بصمته الأرستقراطية، وشجع شركته، التي باعت البشرية إلى الشركات الضخمة لتلعب النّرد بها. في هذه اللعبة «الطبقية»، القديمة الجديدة، أعلن إيلون ماسك أنّه يُخطّط لبناء حاسوب عملاق تحت اسم «مصنع الحوسبة الخارقة» لتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي، ومواجهة «شات جي بي تي» (ChatGPT). طبعاً، يقول إنّه يسعى إلى ديمقراطية التكنولوجيا، بعدما رفع دعوى قضائية ضدّ مجموعة «أوبن إيه آي»، صاحبة «شات جي بي تي»، مُتّهماً إياها بانتهاك مهمّتها الأصلية غير الربحية، المتمثّلة في إتاحة أبحاث الذكاء الاصطناعي للجميع. لكن، هل يصير ذلك مقابل اعتناق نوع من الاشتراكية، التي نحتاج إلى البحث عن مدى صحّتها. فلنا مع إيلون ماسك مشكلة قد يراها بعضهم حلّاً. فمقابل اقتحام مارك لدردشاتنا، يريد أن ينشئ ذكاء اصطناعياً يدردش بدلاً منّا. سيتحدّث الذكاء الحكّاء، بدلاً منّا، فنتكسّن من التواصل مع الآلاف من الأشخاص، الذين يعبرون حياتنا، ولا نجد وقتاً لننشئ علاقات معهم من أيّ نوع: فرصُ عمل، صداقات، معارف، علاقات حُبّ، أو علاقات عابرة... ماذا سنفعل نحن حينها؟

سنقطف ثمار التواصل. فنحصل على الوظيفة الأفضل، بعدما قام الذكاء بالبحث وإجراء المقابلات واختيار فرص العمل. سنخرج مع أصدقاء تجمعنا بهم خيوط كثيرة اكتشفها هو، وعمّق علاقتنا بهم. لكن ماذا سنفعل حين نلتقي ونحن لم نخض حديثاً واحداً حقيقياً؟... سنتصرّف أصدقاءً، بينهم تاريخ طويل. ولكن، ليس من الضروري أن نذكره في لقاءاتنا. فبنسب استعمالنا للأجهزة، سنُمحى ذاكرتنا بالفعل، بأحداثها وشخوصها. لذا، مهما تشاركت شخصياتنا الاصطناعية حوارات، فليس علينا حرج، بما أنّنا بلا ذاكرة. ويمكن لنا أن نتشارك النميمة، عبر الذكاء البديل، مثل جارات على السطوح، بلا تأنيب. أمّا قصص الحبّ، فبعد تجربب كلّ الاحتمالات، سيقدّم لنا اقتراحات جديرة بالتجربة. لعلّها نقلة هائلة، لكن، أليس من الضروري أن نذكره في لقاءاتنا. فبنسب استعمالنا للأجهزة، سنُمحى ذاكرتنا بالفعل، بأحداثها وشخوصها. لذا، مهما تشاركت شخصياتنا الاصطناعية حوارات، فليس علينا حرج، بما أنّنا بلا ذاكرة. ويمكن لنا أن نتشارك النميمة، عبر الذكاء البديل، مثل جارات على السطوح، بلا تأنيب. أمّا قصص الحبّ، فبعد تجربب كلّ الاحتمالات، سيقدّم لنا اقتراحات جديرة بالتجربة. لعلّها نقلة هائلة، لكن، أليس مقولة حملت تجسيداً دقيقاً ومعبّراً عن طموحات العسكر وقتها بـ«الخبية» في القارّة التي ابتليت بأنظمة عسكرية اشتهرت بوحشيتها في مواجهة خصومها. لا يختلف الأمر كثيراً في السودان إلا في أنّهم باتوا محمولين على اكتاف مدنيّة لسدّة الحكم. ومن ثمّ، تبدأ لعبة سودانية خالصة، وهي انقلاب العسكر على الظهير المدني وإقصاؤه. ويُحدّد لإعلامي نابه، أجرى مقابلة توثيقية مع زعيم الحركة الإسلامية في السودان، حسن الترابي، وقوفه عند نقطة بالغة الأهمية، إذ أكّد الترابي عدم معرفته العميد عمر البشير، ولا الضبّاط الآخرين أعضاء المجلس العسكري. وهذا بالغ الخطورة من زاوية أنه يقود الدولة بتفكيك نواتها نحو المجهول. ولا يبعد ما يجري في السودان، اليوم، كثيراً عن هذه الفكرة المُدمّرة، وما تحمله من كوارث للسودان. إذ اعتمدت الحكومة الأولى للإسلاميين، بعد أشهر من الانقلاب، أحد بمشاركة قيادات أخرى من الجيش، ولا يعرف أحد من يتولّى قيادة معارك الجيش، ولا توجد أيّ جهة تحكم العمل المصرفي وتضبطه، وتُخضع العسكر لسلطتها، بكلمة أدقّ؛ لا توجد حكومة أو أيّ جهة تحاسب وتردع، وكلمتها مسموعة، ولا يطول صفوف قيادة الجيش، والحال هكذا، ما هو معروف عند المعارك الكبرى والهزائم والإخفاقات، من محاسبة وإقالات وتبديل للقيادات، بل من أعجب ما في حرب السودان أنّ قائد الجيش عبد الفتّاح البرهان يختار الحديث عن الحرب، وخطته، والقرارات الخرطوم، وكأنّ لعبة الحرب بدأت للتو، ومن النقطة التي انطلقت فيها الشرارة في إبريل/ نيسان عام 2023. عكست الكلام الساكت، كما يسمّيه أهل السودان، أي الكلام المرسل بلا عمل. على أنّ أكثر هذه الأوهام والتهويمات إثارةً للجدل ما ظلّ يصدُر عن الكسرجين الذين تولّوا الحكم بعد ثورة ديسمبر (2019)، بوضع اليد، وبقيادة الفريق عبد الفتّاح البرهان. من ذلك، حالة الطبيب بابكر عبد الحميد، الذي قُتل بطلق ناري. فخرج رئيس جهاز الأمن ليؤكّد أنّه قتل بواسطة طبيبة بعد إقبال غربي كثيف على موانئ دول المنطقة، وتحديداً جيبوتي، التي تعتبر ثكنة عسكرية تحتضن قواعد فرنسية وصينية وأميركية ويابانية، وتتّجه الأنظار، حالياً، نحو الصومال، بفضل موقعها الجغرافي والاستراتيجي.

الاهتمام المتزايد بهذه المنطقة ازداد مع تفجّر العدوان الإسرائيلي على غزّة بعد عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر (2023)، وتزايد وتشديد الملاحين نزوحاً في داخل السودان وخارجه. ومعلوم، أيضاً، أنّ الجيش، واتخاذ القرار فيه، تركّزا في يد أربعة أشخاص بقيادة البرهان، ونوّابه الثلاثة، وهم من تبقّى من اللجنة الأمنية، التي عيّنها الرئيس السابق عمر البشير. وطوال فترة الحرب، لم يسمع أحد بمشاركة قيادات أخرى من الجيش، ولا يعرف أحد من يتولّى قيادة معارك الجيش، ولا توجد أيّ جهة تحكم العمل المصرفي وتضبطه، وتُخضع العسكر لسلطتها، بكلمة أدقّ؛ لا توجد حكومة أو أيّ جهة تحاسب وتردع، وكلمتها مسموعة، ولا يطول صفوف قيادة الجيش، والحال هكذا، ما هو معروف عند المعارك الكبرى والهزائم والإخفاقات، من محاسبة وإقالات وتبديل للقيادات، بل من أعجب ما في حرب السودان أنّ قائد الجيش عبد الفتّاح البرهان يختار الحديث عن الحرب، وخطته، والقرارات الخرطوم، وكأنّ لعبة الحرب بدأت للتو، ومن النقطة التي انطلقت فيها الشرارة في إبريل/ نيسان عام 2023. عكست

الجيش السوداني والحرب المُدمّرة

طارق الشيخ

شاعت مقولةٌ في الأوساط العسكرية في أميركا الجنوبية، وتفشّت هناك في سنوات الديكتاتوريات العسكرية، إنّ أعلى رتبة في الجيش رئاسة الجمهورية. مقولة حملت تجسيداً دقيقاً ومعبّراً عن طموحات العسكر وقتها بـ«الخبية» في القارّة التي ابتليت بأنظمة عسكرية اشتهرت بوحشيتها في مواجهة خصومها. لا يختلف الأمر كثيراً في السودان إلا في أنّهم باتوا محمولين على اكتاف مدنيّة لسدّة الحكم. ومن ثمّ، تبدأ لعبة سودانية خالصة، وهي انقلاب العسكر على الظهير المدني وإقصاؤه. ويُحدّد لإعلامي نابه، أجرى مقابلة توثيقية مع زعيم الحركة الإسلامية في السودان، حسن الترابي، وقوفه عند نقطة بالغة الأهمية، إذ أكّد الترابي عدم معرفته العميد عمر البشير، ولا الضبّاط الآخرين أعضاء المجلس العسكري. وهذا بالغ الخطورة من زاوية أنه يقود الدولة بتفكيك نواتها نحو المجهول. ولا يبعد ما يجري في السودان، اليوم، كثيراً عن هذه الفكرة المُدمّرة، وما تحمله من كوارث للسودان. إذ اعتمدت الحكومة الأولى للإسلاميين، بعد أشهر من الانقلاب، أحد بمشاركة قيادات أخرى من الجيش، ولا يعرف أحد من يتولّى قيادة معارك الجيش، ولا توجد أيّ جهة تحكم العمل المصرفي وتضبطه، وتُخضع العسكر لسلطتها، بكلمة أدقّ؛ لا توجد حكومة أو أيّ جهة تحاسب وتردع، وكلمتها مسموعة، ولا يطول صفوف قيادة الجيش، والحال هكذا، ما هو معروف عند المعارك الكبرى والهزائم والإخفاقات، من محاسبة وإقالات وتبديل للقيادات، بل من أعجب ما في حرب السودان أنّ قائد الجيش عبد الفتّاح البرهان يختار الحديث عن الحرب، وخطته، والقرارات الخرطوم، وكأنّ لعبة الحرب بدأت للتو، ومن النقطة التي انطلقت فيها الشرارة في إبريل/ نيسان عام 2023. عكست

عن جيوبوليتيك جديد في القرن الأفريقي

الشافعي ابتدوت

شهد القرن الأفريقي منذ الحرب الباردة تنافساً دولياً، خاصّة بعد انتهاء القطبية الثنائية في تسعينيات القرن الماضي، وانهيار دول أفريقية عديدة كان لديها ارتباط وثيق بالاتحاد السوفييتي، تعاظم هذا التنافس في الألفية الجديدة بعد إقبال غربي كثيف على موانئ دول المنطقة، وتحديداً جيبوتي، التي تعتبر ثكنة عسكرية تحتضن قواعد فرنسية وصينية وأميركية ويابانية، وتتّجه الأنظار، حالياً، نحو الصومال، بفضل موقعها الجغرافي والاستراتيجي.

الاهتمام المتزايد بهذه المنطقة ازداد مع تفجّر العدوان الإسرائيلي على غزّة بعد عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر (2023)، وتزايد وتشديد الملاحين نزوحاً في داخل السودان وخارجه. ومعلوم، أيضاً، أنّ الجيش، واتخاذ القرار فيه، تركّزا في يد أربعة أشخاص بقيادة البرهان، ونوّابه الثلاثة، وهم من تبقّى من اللجنة الأمنية، التي عيّنها الرئيس السابق عمر البشير. وطوال فترة الحرب، لم يسمع أحد بمشاركة قيادات أخرى من الجيش، ولا يعرف أحد من يتولّى قيادة معارك الجيش، ولا توجد أيّ جهة تحكم العمل المصرفي وتضبطه، وتُخضع العسكر لسلطتها، بكلمة أدقّ؛ لا توجد حكومة أو أيّ جهة تحاسب وتردع، وكلمتها مسموعة، ولا يطول صفوف قيادة الجيش، والحال هكذا، ما هو معروف عند المعارك الكبرى والهزائم والإخفاقات، من محاسبة وإقالات وتبديل للقيادات، بل من أعجب ما في حرب السودان أنّ قائد الجيش عبد الفتّاح البرهان يختار الحديث عن الحرب، وخطته، والقرارات الخرطوم، وكأنّ لعبة الحرب بدأت للتو، ومن النقطة التي انطلقت فيها الشرارة في إبريل/ نيسان عام 2023. عكست

كاريكاتير **عماد حجاج**

مصر إذ تعاقب الفلسطينيين بدل إسرائيل

أسامة أبو ارشيد

لا تكفّ إسرائيل عن توجيه الإهانات البالغة لمصر، والمسّ بسمعتها، والتعدّي على أمنها، في حين تردّ الأخيرة بإعلان التمسّك باتفاقية السلام معها، وأكثر من ذلك، للأسف، تفريغ غضبها وتوجيه انتقامها نحو فلسطينيي قطاع غزّة المحاصرين والمنكوبين. إنّها ليست مصر القاطرة التي برتجيها العرب، بل المقطورة التي شلّت فاعليتها طوعاً وساهمت في شلّ الجسد العربي. «اتفاقية السلام مع إسرائيل خيار استراتيجي»، وأيّ مخالفات لها سيتم تناولها عبر اليات، منها لجنة اتصال مصرية، إذا ما صرّح به وزير الخارجية المصري سامح شكري، في 12 مايو/ أيار الحالي، أي بعد خمسة أيام من إعادة إسرائيل احتلال الجانب الفلسطيني من معبر رفح، جنوبي قطاع غزّة، وإحكام سيطرتها على تلفي محور فيلادلفيا (محور صلاح الدين) واحتلاله، والذي يُفترض أن يكون منطقة عازلة بين إسرائيل ومصر، حسب اتفاقية كامب ديفيد في عام 1978. غير أنّ اتفاقية السلام هذه، التي تتمسّك بها القاهرة، تبدو كأنّها أحادية الواجبات والالتزامات، في حين تدوسُها إسرائيل بقدميها كلّما رأت مصلحة لها في ذلك، وتجعل منها سيفاً مُسلطاً على رقبة «المحروسة» في ظلّ سكون وخنوع معيبين. ليس المثال السابق استثناءً في سيرورة العلاقة المصرية - الإسرائيلية، بل هو المعيار السائد عقوداً، ولكنّ قباحته تجلّت أكثر في الأشهر الثمانية الماضية، أي؛ منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2023. في 22 من الشهر الحالي (مايو/ إيار)، اتّهم وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي رون ديرمر مصر بمنع عبور الفَرّ شاحنة مساعدات إنسانية إلى غزّة، لأنّ لديها قضية سياسية بخصوص معبر رفح. وفي اليوم التالي، غمز وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن من قناة القاهرة وهو يحثّها على السماح بتدفّق المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزّة، متغافلاً عن جرائم إسرائيل المتوحّشة فيه، وعملها المنهجيّ على تجويع شعبه. وكانت الكارثة في الردّ المصري على هذه الاتهامات والإهانات، إذ اشترط وجود طرف فلسطيني في معبر رفح تُسلّم المساعدات. وبحسب شكري، فإنّ الوجود العسكري لإسرائيل، والعمليات التي ينفّذها جيشها، ظروف تعرّض سائقي الشاحنات للخطر، ما أدّى إلى توقّف عبور المساعدات الحدود.

المشكلة في المنطق المصري، هنا، أنّه يناقض الحجّة السابقة التي كان يتذرّع بها قبل أن تحتلّ إسرائيل معبر رفح وتسيطر عليه عسكرياً قبل ثلاثة أسابيع. ونُذكّر، هنا، بما قاله رئيس الهيئة العامة للاستعلامات المصرية ضياء رشوان، مطلع العام الجاري، ردّاً على اتهام محامي الدفاع عن الدولة العبرية أمام محكمة العدل الدولية كريستوفر ستاكر مصر بأنّها تتحمّل مسؤولية دخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزّة لا إسرائيل. كان ردّ نشوان حينها أنّ «سيادة مصر تمتدّ فقط على الجانب المصري من معبر رفح، بينما يخضع الجانب الآخر منه في غزّة لسلطة إسرائيل الفعلية»، رغم أنّه، حتّى ذلك الوقت، كان معبر رفح يخضع لسلطة فلسطينية مطلقة (!) الحقيقة المُرّة أنّ السلطة في مصر شريكة في جريمة حصار قطاع غزّة وتجويع أهله، ليس فقط منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، بل منذ 2007، أي منذ فرضت إسرائيل حصاراً وحشياً عليه، وعلى أكثر من مليونين من سكّانه. ويعلم الجميع كيف أنّ آلاف شاحنات المساعدات الإنسانية ما زالت متكدّسة منذ أشهر على الجانب المصري من المعبر، دع عنك الابتزاز الذي يتعرّض له المنكوبون الفلسطينيون عبر إرغامهم على دفع آلاف من الدولارات لكلّ شخص يريد الخروج من القطاع. هذا لا يقلّل من جريمة إسرائيل ووحشيّتها، ولكنّه، للأسف، يجعل طرفاً عربياً شريكاً معها، وظلم ذوي القربى، لا شكّ، أشدّ مضاضة. يوم الاثنين الماضي، استشهد جندي مصري بنيران إسرائيلية في رفح. كان الردّ الرسمي المصري الأولي تحذيراً، وهذا تعبير مُلطّف. «البلوتوات المسلحة المصرية تجري تحقيقاً بواسطة الجهات المختصة حيال حادث إطلاق النيران بمنطقة الشريط الحدودي برفح مما أدّى إلى مقتل أحد العناصر المكلّفة بالتأمين». (كاتب فلسطيني في واشنطن)

> ليست مصر القاطرة التي يرتجيها العرب، بل المقطورة التي شلّت فاعليتها طوعاً

النهضة الغربية وأخواتها

سيف الدين عبد الفتاح

في البداية، لا بدّ من التأكيد، وبلا مواربة، أنّ الحضارة الغربية الغالبة لم تخض معارك وثورات في امتداد تاريخها ومحاولاتها للتحرّر والهيمنة معاً؛ التحرّر داخل الحضارة الغربية ذاتها، والهيمنة على خارجها بكلّ ما أوتيت من قوة، مثل تلك الثورات التي الهمت الغرب بعضاً من شعاراته: الثورة الفرنسية، والثورتين الإنكليزية والأميركية. الأمر المُهمّ الذي يراد هنا لفت الانتباه إليه أنّ تلك الحضارة شهدت ثورات أخرى غير التي ارتبطت بجغرافيات أو قوميات. يمكننا، على الأقلّ، أن نرصد أربع ثورات لا يمكن لأحد إنكار وجودها أو أن يتغافل عما أحدثته من آثار. الأولى، الثورة الصناعية وما ترتّب عليها من حركة ونشاط تجاريّين واقتصاديّين. الثانية، الثورة التكنولوجية في سياقات تطوّر الآلة تطوراً كبيراً وواسعاً. والثالثة، الثورة الاتصالية، التي أوجدت عالما اقتربت فيه أطرافه، حتّى لو تناءت أو ابتعدت المسافات. والرابعة، والأخيرة، الثورة المعلوماتية والمعرفية، التي تطوّرت حتّى اتخذت من المعطيات الرقمية مجالاً تبثّر فيه بما سمّته «الذكاء الاصطناعي». إلا أنّ تلك الثورات المُتجدّدة، التي اصطنعتها الأيديولوجية الرأسمالية وتمويلها، ظلّت مسكونة باستراتيجيات صناعة التبعية، وسياسات الهيمنة ومسالك السيطرة.

في ظلّ هذه المعطيات، من المُهمّ تقدير «سؤال النهضة»، وتنوّعاته، وصياغاته المختلفة، التي وقعت بين التحديد النابع والتعريف التابع، وهو ما جعل السؤال محاصراً ومحصوراً. أمّا أنّه محاصر، فبين أفقيّ: أفق الانحطاط الراهن، وأفق المتقدّم التابع. أمّا أنّه محصور؛ فبجعله محدّد الوجهة والاتجاه. ومن ثمّ، امتد هذا السؤال ليعالج أموراً عدّة، منها: سؤال العلاقة بالغرب، وسؤال الحداثة والتحديث و«الحدْثنة»، إن صحت تلك الترجمة، وسؤال التخلّف والتقدم، وسؤال الهُوّية والعلاقة بالغير، وسؤال المعاصرة. وافترضنا الأساس، حينما بدت لنا الضرورة المنهجية في سؤال النهضة، أن يُطرح دقيقاً محايداً لتكون الإجابات التي تخرج من رحمه نابعة من تحديد موقف واعٍ من مسألتي المرجعية والهوية. أمّا السؤال، بتنوّعاته، فقد اقترن، منذ البداية، بحديث وخطابات مفعمة بالتحيزات، مسكونة بالإجابات والاستجابات، التي وضعت زاوية النظر ضمن زاوية واحدة ومُحدّدة، وهو أمر، لعمري، قد يُحدّد للمهام النهضوية مستوى واحداً في التفكير والتغيير بشكل الغرب فيه البوصلة والقبلة، وبدت ثقلة نوعية بأسئلة لُحقة، مثل: ما الغرب؟ وما هو الشرق؟ وما هو السبيل؟ وبدت الإجابة لُحمّة لحالة استقطاب جديدة ضمن عقلية سجالية تقضي إلى «اغتيال العقل»، كما وصفها برهان غليون؛ النهضة ما جاء به الأولون؛ النهضة ما جاء به الغرب والغربيون. قد كان الردّ الرسمي المصري الأولي تحذيراً، وهذا تعبير مُلطّف. «البلوتوات المسلحة المصرية تجري تحقيقاً بواسطة الجهات المختصة حيال حادث إطلاق النيران بمنطقة الشريط الحدودي برفح مما أدّى إلى مقتل أحد العناصر المكلّفة بالتأمين». (كاتب فلسطيني في واشنطن)

> تعيش منطقة القرن الأفريقي في مرحلة من الاضطرابات الأمنية والسياسية بسبب أحداث داخلية، وأخرى خارجية

الأميركي أثراً بعد خبر، كما يجري ويخطط، الآن، في غرب أفريقيا، التي لفظت أخيراً النفوذ الفرنسي والأميركي عنوة، ودفعة واحدة. رغم محاولات واشنطن المستميتة لتعزيز نفوذها في المنطقة إلا أنّ الدبّ الروسي يمارس نشاطه الدبلوماسي، وللمرّة الأولى يلتقي السفير الروسي لدى مقديشو الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود، ووزير الخارجية أحمد معلّم فقي، وذلك استعداداً للمشاركة في قمّة سوتشي في أكتوبر المُقبل (القمّة الروسية الأفريقية)، التي ربّما سيحضر الرئيس الصومالي دورتها هذه، لأهمّيتها الاقتصادية، وأبعادها في إعادة تشكيل العلاقات الدبلوماسية بين مقديشو وموسكو بعد جفاء طويل، وذلك، بعد تعاظم النفوذ الروسي في أفريقيا، إلى جانب الصين، حيث إنّ سياسات بكين وموسكو تستهدف بالدرجة الأولى مجالات التعاون الاقتصادي والدبلوماسي، بعيداً عن التدخّلات وممارسة الضغوط السياسية في الشؤون الداخلية لدول القارّة، التي تعتبر مسرح الانقلابات والديكتاتوريات في أفريقيا، ولعلّ الاهتمام الروسي بالمنطقة ينطلق من فلسفة مفادها؛ إنّ هيمنة القطب الواحد على المنطقة لم تعد قائمة على أركان متينة، بل تشوبها التصدّعات، وربّما تأتي الانعطافة الروسية نحو الصومال ومنطقة أرض الصومال وجيبوتي على خلفية استعداد روسي مُبكّر للهيمنة على ما تعتبره واشنطن جزءاً من عمقها الاستراتيجي والحيوي في أفريقيا، وذلك، في حال طرأت مُتغيّرات جديدة تؤثّر في بيئة اللاعبين الدوليين في المنطقة، اتساقاً مع الانسحاب الأميركي من غرب أفريقيا، رغم أنّ طبيعة القرن الأفريقي الجيوستراتيجية مختلفة عن غرب أفريقيا، وتتمتّع باهتمام كبير لما تضمّ من مواقع استراتيجية، ومضائق مائية مُهمّة، تدفع واشنطن لخوض معركة كسر عظم مع القوى الصاعدة، سيّما الصين وروسيا.

لا يزال مشهد جلاء بعثة الاتحاد السوفييتي من الصومال إبّان الحرب الإثيوبية - الصومالية في عام 1977، وبروز واشنطن حليفاً استراتيجياً للصومال، وحصولها على امتيازات السوفييت، بما فيها إدارة ميناء بربرة في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي.. لأيزال هذا المشهد يرسم الذاكرة السياسية الصومالية في ما يتعلّق بإعادة رسم علاقاتها مع موسكو، لكن، ربّما سيتكرّر هذا السيناريو وبتقلب المشهد، هذه المرّة، على الولايات المتّحدة إذا فشلت في تعزيز نفوذها مع دول المنطقة، خاصّة مقديشو، التي تأمل في القضاء على المُهدّدات الأمنية بالتعاون معها قبل حلول عام 2026، وتنفيذ وعودها في بناء خمس قواعد عسكرية للجيش الصومالي. لكن، إذا فشلت الاستراتيجية الأميركية تجاه الصومال فربّما يأتي الدور عليها، لاحقاً، وسيكون بديلها متأحاً، خلسة أو تحت الأضواء الإعلامية، فحالياً، تُعدّ تركيا حليفاً قوياً للصومال بعد توقيع الاتفاقية التعاونية الأمنية بين البلدين في فبراير/ شباط الماضي، أعقب ذلك إرسال سفينة عسكرية إلى مقديشو في إبريل/ نيسان الماضي، ما عكس جدّية أنقرة في تنفيذ اتفاقياتها مع مقديشو، هذا، بالإضافة إلى التطورات الأخيرة في منطقة البحر الأحمر، التي تستدعي تحرّكاً دولياً نتيجة الاستهدافات المُتكرّرة من الحوثيين ضدّ السفن المحمّلة بالبضائع، كذلك، نشاط القراصنة الصوماليين الآخذ في الازدياد في الفترة الأخيرة، هذه التطورات كلّها ستحوّل المنطقة إلى ساحة للتنافس الدولي.

(إعلامي صومالي)

تحيّزات، أو تسمح بالآراء المُسبقة وليست الدراسة العليلة في سياقات علمية تتوسّل منهاجية المقارنة أو المقارنة المنهجية. كان أستاذنا حامد ربيع يحذّرنا ويتحفّظ على أمرين، أحدهما في عالم المفاهيم، وهو ما يتعلّق بمفهوم «الثقافة السياسية» أو «الثقافة المدنية»، والثاني في عالم المساقات والمقرّرات الدراسية، وما نتج عن ذلك من تأسيس فرع يتعلق بـ«التنمية السياسية». لفت انتباهنا إلى التنمية السياسية المسكونة بمفهوم «التحديث» (modernization)، وما قد يتركه ذلك من أخطاء ومخاطر في تبنّي ما يسمّى بنظرية الانتشار، وتوجيه الأمور في هذا المسار، وهذا الأمر مسكون بالتحيّزات، خاصّة أنّ هذا المفهوم قد اعتمد خصّيصاً لدراسة الدول النامية أو دول العالم الثالث، بخصّها من خلال منظور غربي في هذا المقام. هناك موضوعات جزئية يمكن الاستفادة منها، إلا أنّ فلسفة هذا المساق، وتحت هذا العنوان، مليئة بالمخاطر، خاصّة حينما يقترن بعمليات تتعلّق بكيفية التعامل مع الثقافة التقليدية، وأنماط السلوك العرفية والثقافية والحضارية، من المهم، هنا، أن نلفت الانتباه إلى ملاحظة جوهرية ربما فطنت إليها عند حضوري مؤتمراً للجمعية الدولية للعلوم السياسية (IPSA)، ومؤتمر الجمعية الأميركية للعلوم السياسية (APSA)، إذ كان موضوع المؤتمر: «Globality and political science» ولفت نظري الحديث عن «Globality» بصيغة المصدر، التي ما فتئت أن تحوّل الاهتمام معها إلى «Globalism» بصيغة المذهب، ثمّ تحوّل الأمر إلى تبنّي «Globalization» بصيغة عملية من مداخل التطبيق. وإذا كانت «العولمة» أعلى مراحل الحداثة، التي اتخذت هذا الشكل المعولم الطاغي، فإنّ ذلك يحاكي ذات الثلاثية الحداثية، فقد اتخذت هذا المسار على التتابع في تلك المتوالية: كيف يتحوّل المصدر إلى مذهب، وكيف يتحوّل المذهب إلى مجموعة من العمليات تكرّس المفهوم إدراكاً وحركة وممارسة على الأرض، ضمن عمليات مقصودة ومؤثرة. فمن المصدر (modernity) إلى المذهب (modernism)، إلى صيغة العمليات (Modernization).

يمكن الاستفادة من هذه القصّة في كثير من الآليات المهمّة للحضارة والثقافة الغربية «الغالبة»، وقانون الغلبة الحضارية ارتبط لديهم بـ«المركزية الغربية» من جانب، والعمل في سياقاتها وسقوفها بما يكرّس حال «التبعية» الحضارية، وبدت هذه السردية تمتدّ في مساحاتها وساحاتها في استخدام مفردات أكثر تحديداً، مثل مفهوم «Westernization». أي «الغربنة»؛ من الغرب، إن صحّ هذا التعبير وصحّت هذه الترجمة، الذي اشتق منه الشعار الطاغي «West and the rest» «الغرب والباقي»، ضمن رؤية مركزية حضارية واضحة تقترن بالحضارة الغربية، وأوروبا في القلب منها «Eurocentrism». استبدل هذا المفهوم بشعار الكشوف الجغرافية الجغرافية، التي لم تكن أبداً كشوفاً بلا أرض لها أصحاب وشعوب قطنت تلك البلاد منذ قرون، ولم يكن إلا شعاراً يخضّ تلك المركزية؛ «أرض لا صاحب لها»، الذي تحوّل مع الحقبة الكولونيالية إلى شعار دعائي؛ «عبء الرجل الأبيض» (The white man's burden).

أمور بعضها من بعض وجب فيها التحقّق والتدقيق والتبصّر؛ كلّ تلك الكلمات كان يربط في ما بينها ناظم واحد في صورة تحوّلات اخترقت كلّ الحدود الحضارية والإنسانية في أوصاف كثيرة تتعلق بالحالة العولمية، بوصفها آخر طبعة للحضارة الغربية «العولمة» (Globalization)، وهو أمر حرّك الأفكار الغربية إلى أهداف نابعة من ترويجها هذه الحالة ضمن حالة التنميط؛ «Standardization»، المرتجاة.

المركزية الغربية التي يمكن تعريفها كما قدّمته نسبية تامة، في مقال لها، بأنّها «الممارسات التي تركّز على فرض الحضارة والمصالح الغربيّة عموماً في جميع مجالات الحياة على حساب باقي الثّقافات والحضارات والشّعوب، بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة»، والتّمركز الغربي يعتمد على نظاميّ، هما: الغزو العسكري، والغزو المدني. والغزو العسكري المراد به استخدام القوّة الحربية لفرض المركز لأجندته ورؤاه، أما الغزو المدني فهو توظيف التقنيات المدنية الاقتصادية والمالية والسياسية والثقافية والفكرية في التغيير الحضاري، الذي يريد المركز أن يحدّثه. ولذلك، نجد بينها من التنسيق والترابط ما قد لا يخطر في البال، لأنّها تصدر عن إرادة واحدة. بين المركزية الغربية والاتجاه الانتشاري الهادف منذ منتصف القرن الماضي، القاصد إلى عملية ترويج شاملة للنظرة الغربية حول التنمية والثقافة (التنمية السياسية والثقافة السياسية)؛ انتقل الأمر إلى عملية افتراض ممنهجة ضمن مفهوم «العولمة»، ضمن شعار اللحاق بقطار العولمة أو التخلّف الحتمي أو الموت الحضوري وأنّ مفهوم النهضة أستدعي كلّ تلك المفاهيم، وهو أمر يزكّي النهج الذي أكّدنا عليه، ألا وهو المدخل المنطوميّ/ الشبكيّ؛ سؤال النهوض والنهضة ليس سؤالاً مصمتاً أو منفرداً أو مفرّداً، بل هو أبعد من ذلك، إنّه «مفهوم قاطرة»، إنْ صحّ هذا التعبير، ومن ثم علينا أن نتعرّف إلى وجهة نظر تلك القاطرة من أين بدأت وإلى أيّ اتجاه تنطلق، وما هو المسير وإلى أين؟

(كاتب مصري في إسطنبول)

> الكلمات لا تأتي فُرادى. ومن هنا، كان لنا أن نتدبّر مفردات نشأت ونُظّمت داخل الحضارة الغربية، واهم نماذجها مفردة النهضة وأخواتها

لبنان: مواسم العنصرية

حسام كنفاني

تقفز بين الفينة والأخرى قضية اللاجئين السوريين لتتصدر المشهد السياسي والاجتماعي اللبناني، الأغراض باتت معروفة، تتقدمها محاولة ابتزاز الغرب لحصول لبنان على مزيد من الأموال مقابل استضافة اللاجئين السوريين، خصوصاً في ظل انعقاد مؤتمر المانحين في بروكسل، والذي خصص 560 مليون يورو لدعم اللاجئين السوريين في سورية ولبنان والعراق والأردن. لكن هذا الرقم لم يعجب السلطات اللبنانية التي وصفت مقررات المؤتمر بـ«المخيبة»، على الرغم من أن هذه المساعدات تضاف إلى المليار يورو التي أقرتها رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين خلال زيارتها بيروت مطلع مايو/أيار الحالي، والتي ربطتها بـ«التعاون الجيد» من أجل مكافحة عمليات تهريب اللاجئين انطلاقاً من السواحل اللبنانية.

الرد على هذه الرغبة الأوروبية جاء، من الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، والذي دعا إلى «فتح البحر» أمام اللاجئين السوريين، بهدف الضغط على الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة للمساعدة على إعادتهم إلى بلدهم. لكن الأمين العام لحزب الله تناسى دور حزبه في تهجير كثير من هؤلاء اللاجئين، وتجاهل أن عدداً كبيراً منهم لا يستطيع العودة بسبب احتلال الحزب قراهم، خصوصاً في منطقة القلمون. قد يكون من المفيد لو يساهم الحزب في جهود التحضيرات لهذه «العودة» عبر الانسحاب من المناطق التي يحتلها، ليتسنى لأهلها العودة إليها طوعاً، بدل المقترحات التي قد تورط لبنان بعقوبات دولية.

مقترح نصر الله هذا جاء في إطار التعليق على ما يسمى عمليات «العودة الطوعية» التي استأنفتها السلطات اللبنانية، إذ أعادت مئات اللاجئين منذ مطلع الشهر الحالي، بعد توقف دام أكثر من عام ونصف العام. ومن المرجح أن تزداد وتيرة هذه العمليات بعد التحفظ اللبناني على اجتماع بروكسل، إذ كان التعويل على مساعدات أكبر، ليس للاجئين السوريين، بل للمساهمة في قليل من الإنعاش للاقتصاد اللبناني المتداعي. وهذا الإنعاش كان يحصل على مدار السنوات الماضية، إذ إن جزءاً من منع الانهيار الاقتصادي الكامل كان أموال الدعم التي يحصل عليها اللاجئون السوريون، سواء من الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، والتي كانت ولا تزال تصرف، في معظمها، بالداخل اللبناني، بسبب انقطاع صلة الكثير من اللاجئين ببلدهم الأم بعدما هربوا من بطش نظامه. إضافة إلى ذلك، لا يمكن تجاهل دور العمال السوريين، سواء كانوا لاجئين أو غير لاجئين، في إبقاء عجلة الاقتصاد دائرة في لبنان بعد الهجرة الكبيرة للمواطنين اللبنانيين التي ترافقت مع الأزمة الاقتصادية، وبالتالي فإن غيابهم سيكون له تأثير سلبي على

أمين عام لاتحاد المغرب العربي: السياسي في خدمة الدبلوماسي

سالم لبيض

جعل السياسي في خدمة الدبلوماسي، وليس العكس، خصوصية تونسية، تجلّت بعد «25 يوليو» (2021) واستفراد الرئيس قيس سعيّد بالحكم. ذلك أنّ السياسة، بما تعنيه من تنظّم وتحزّب وتطوّع، ومن خدمة للشأن العام، ومن المشاركة في المعارك الكبرى؛ الوطنية والإقليمية والدولية ونظيراتها الداخلية الجهوية والمحلّية، من بوّابة تولّي السلطة وإدارة الدولة، وتقديم التضحيات الجسام، وخوض معارك النضال من أجل الفِكَر والمبادئ والقناعات، صارت أمراً منبوذاً ورجساً مهجوراً ووصماً مذموماً وفعلاً مدحوراً، لدى حكّام تونس الجدد، وفي عالم السياسة التونسية الرسمية للزمن الراهن. وأصبح الحكم وتسيير الدولة سبيّة لدى جمهور الفنّيين المتهافتين على عالم السياسة والسياسيين، وانتحال الصفة، من بوابة التكنوقراط، ممن لا صفة ولا فهم لهم ولا تفسير لنشأة الدول، ونواميس بقائها وتطوّرها، وكيفية إدارتها والحفاظ عليها من طريق البرامج والاستراتيجيات والكفاءات، والنأي بها عن الفتن والمؤامرات، وما قد يلحقها من تصدّعاتٍ وانهيارات، تعجّ بها الإدارة التونسية والمؤسّسات الدولية، مُشكّلين منبعاً وحيداً لتولّي المسؤولية، خاصّة بعد أن طهّر سعيّد حكومته من وزيرَي الداخلية كمال الفقي والشؤون الاجتماعية مالك الزاهي، آخر سياسيَين جاد بهما فريقه التفسيري، الجهاز الأيديولوجي والتنظيمي للحكم، ممن يُصطلح عليهم أبناءَ المشروع أو المسار.

على تلك الأرضية المناوئة للسياسة والسياسيين، وما تمنحه معاهدة مراكش، واللوائح الداخلية المنظّمة لعمل الاتحاد المغاربي من أحقيّة لتونس، نشرت وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين في الخارج في 27 مايو/ أيار الحالي بياناً مقتضباً، جاء فيه: «وفقاً لمقتضيات معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي لسنة 1989، وباقتراح من سيادة رئيس الجمهورية قيس سعيد، وبعد موافقة جميع قادة الدول الأعضاء في الاتحاد، تقرر تعيين الدبلوماسي التونسي طارق بن سالم أمينا عاما لاتحاد المغرب العربي لمدة ثلاث سنوات بداية من 1 جوان 2024». ووفق ما رَشُحَ من دوائر المجلس الرئاسي الليبي، ونشرته الصحافة الليبية، كانت تسمية الأمين العام الجديد لاتحاد المغرب العربي ثمرة اتّفاق غير مُعلَن، جرى التوصّل إليه على هامش القمّة الثلاثية التشاورية التي جمعت الرئيسين التونسي قيس سعيّد والجزائري عبد المجيد تبّون ورئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي في تونس، 22 الشهر الماضي (إبريل/ نيسان)، وسجّلت غياب موريتانيا، ومقاطعة المغرب، رغم أنّه أُريد لذلك اللقاء أن يكون بديلاً عن اتحاد المغرب العربي، الذي يعيش حالة موت سريري بسبب معضلة الصحراء الغربية. فمن المستبعد أن يكون الاتفاق على الأمين العام المغاربي الجديد جاء نتيجة حوار مباشر بين السلطات الجزائرية ونظيرتها المغربية، بسبب قطع العلاقات بينهما منذ أغسطس/ آب 2021، أو نتيجة اتصالات مباشرة بين تونس والمغرب، لما عليه علاقات البلدين من أزمة وبرود أفضت إلى سحب السفيرَين منذ قرابة السنتَين، على خلفية مشاركة زعيم جبهة البوليساريو، إبراهيم غالي، في قمّة تيكاد اليابانية - الأفريقية بتونس نهاية أغسطس/ آب 2022.

> المُؤهّلات الدبلوماسية ستكون غير كافية ليتمكّن الأمين العام الجديد من لعب دور الوسيط المُؤثّر القادر على لمّ الشمل، وردّ الاعتبار للفكرة المغاربية

> طارق بن سالم مُقبلٌ على تولّي إحدى أعسر الوظائف الإقليمية، في ظلّ العجز المغاربي عن إيجاد حلّ لقضية الصحراء الغربية شديدة التعقيد

وقد شكّلت زيارة سامي المنفي، شقيق رئيس مجلس الرئاسة الليبي، الرباط بعد 24 ساعة بعد نهاية القمّة التشاورية الثلاثية، حاملاً رسالة مكتوبة من محمّد المنفي إلى ملك المغرب محمّد السادس، ولقاء وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج ناصر بوريطة، الإطار الذي عولجت فيه مسألة تسمية أمين عام جديد لاتحاد المغرب العربي، خاصّة وأنّ الأمين العام، المنتهية مهامّه، الطيب البكوش، قد تجاوز الفترة الثانية من ولايته بسنتَين، مستمرّاً على رأس الاتحاد ثماني سنوات، ناهيك أنّ علاقته بالجزائر شهدت توتّراً شديداً وقطيعة نتجت من تعيين المغربية أمينة سلمان مُمثّلةً دائمةً للاتحاد لدى الاتحاد الأفريقي، وهو ما تحفّظت عليه الجزائرُ لعدم التشاور معها، وكذلك، بسبب تصريحات يَتّهم فيها البكوش السلطات الجزائرية بعرقلة العمل المغاربي وعدم تسديد ما عليها من ديون ومساهمات لمصلحة الاتحاد المغاربي. الأمين العام الجديد، التونسي طارق بن سالم، مولود في سوسة سنة 1960، وحاصل على الأستاذية في القانون العام من جامعة باريس سنة 1984، ودبلوم المدرسة الوطنية للإدارة بتونس، ما يشي بخبرة بالعمل الدبلوماسي بدأت في 1990، مع استتباب أمر الحكم للرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، وامتدّت 34 سنة. خلال هذه الفترة، تقلّب بن سالم في عدّة وظائف في وزارة الخارجية التونسية أو في إحدى بعثاتها الدبلوماسية. انطلقت مسيرة الرجل رئيسَ قسم بالإدارة العامّة للتعاون مع أوروبا (1990-1991)، ثمّ تولّى الوظيفة نفسها في إدارة اتحاد المغرب العربي (1991-1992). بعد ذلك، تولى وظائف رفيعة في الخارجية وسفارات تونسية في أوروبا. بعد سقوط نظام بن علي سنة 2011 وحتّى 2015، عُيّن الدبلوماسي المخضرم سفيراً لتونس لدى مالي والنيجر وبوركينا فاسو مع الإقامة في باماكو، وأثناء الفترة 2016 – 2019، اشتغل بن سالم مستشاراً دبلوماسياً لدى رئيس الحكومة يوسف الشاهد، وقبل وصول قيس سعيّد إلى كرسي الرئاسة، بأيام، عيّنه الرئيس المُؤقّت محمّد الناصر مطلع أكتوبر 2019 سفيراً لتونس في موسكو، واستمرّ في مهمّته حتّى سنة 2024. ومن الواضح أنّ تسمية بن سالم أميناً عامّاً لاتحاد المغرب العربي لم تتأثّر بمقولة الرئيس سعيّد، وشعار حكمه المركزي منذ 25 يوليو (2021)؛ «لا عودة إلى الوراء»، فمسيرة الرجل المهنية وتجربته الدبلوماسية تنتمي كلّها إلى الوراء، وقد عرفت أوجَها في أثناء فترة حكم بن علي، الذي انتفض ضدّه الشعب يوم 17 ديسمبر/ كانون الأول 2010، وأسقطه يوم 14 يناير/ كانون الثاني 2011، وفي أثناء عشرية الثورة التونسية 2011-2021، التي يصفها الخطاب الرسمي بـ «العشرية السوداء»، وبلغت تلك المسيرة حدّ تولي أعلى المناصب بقصر القصبة، وهو منصب مستشار لدى رئيس الحكومة. وعلى عكس سابقيه من الأمناء العامّين، وقد كانوا جميعاً أعضاءَ حكوماتٍ، ولعبوا أدواراً حزبيةً وسياسيةً، وهم: محمد عمامو (1991-2002)، وقد تولى خطّة كاتب دولة للخارجية في حكومة حامد القروي سنة 1989، والحبيب بولعراس (2002-2006)، الوزير المخضرم في عهدي الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي، ورئيس مجلس النواب والمؤرخ والصحافي والقيادي بالحزب الدستوري منذ الخمسينيات من القرن الماضي، والحبيب بن يحي (2006-2016) وزير الدفاع والخارجية في حكومات بن علي، وأخيراً، الطيب البكوش (2016-2024)، وقد تولّى حقيبتَي التربية والخارجية، والأمانة العامّة لحزب نداء تونس بعد 2011. على عكس أولئك جميعاً، الأمين العام الجديد لاتحاد المغرب العربي مُبهم التوجّه العام، فهو لم يخض تجاربَ سياسيةٍ، ولا توجد له كتابات ومؤلّفات أو تصريحات يمكن من خلالها معرفة ميولاته السياسية ورؤيته للقضايا العامّة الوطنية والدولية. تبدو آثار بصمة وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج نبيل عمّار واضحةً على تسمية طارق بن سالم، فقد استطاع الوزير أن يقنع الرئيس سعيّد بأن تكون المهام والوظائف الخارجية ذات الطبيعة الدبلوماسية والإقليمية والدولية حكراً على أبناء وزارته، وذلك منذ تولّيه الوزارة في السابع من فبراير/ شباط 2023، معتمداً مقاربة؛ الدبلوماسي هو من يصنع السياسة. إذ لا يبدو وجودُ سابق معرفة من الرئيس بالمترشّح لتولّي الخطّة المغاربية، إلا أنّ المقاربة المُعتمدة في التسمية تنسجم حدّ التماهي مع مقاييس الرئيس التونسي في اختيار المسؤولين الأول في الدولة أو في تمثيلياتها في الخارج، ومن أبرزها أن يختار المسؤولين من بين الموظّفين الإداريين أو الدبلوماسيين أو القضاة، الذين تخلو سِيَرُهم المهنية من أيّ تجربة حزبية أو انتماء سياسي أو أيديولوجي.

الأمين العام الجديد للاتحاد المغاربي مُقبلٌ غداً (1 يونيو/ حزيران) على تولّي إحدى أعسر الوظائف الإقليمية، في ظلّ العجز المغاربي عن إيجاد حلّ لقضية الصحراء الغربية شديدة التعقيد، فهي تحتلّ المرتبة الثانية بعد القضية الفلسطينية في التدخّل الأممي، من دون تقدّم يُذكر، وما يدور بسببها من نزاعات ومواقف باتت محدّدة في العلاقات البينية بين الدول المغاربية الخمس، وفي علاقة بعض هذه الدول بدول أخرى في أوروبا وأميركا وأفريقيا، فكلّما صار تقارب بين الجزائر ودولة ما يقابله جفاء مغربي مع الأخيرة، والعكس صحيح. وبعد سنوات من الصراعات المعلنة والخفية بين المغرب والجزائر بسبب مشكلة الصحراء، وتأثير ذلك على باقي الدول في المغرب العربي، وانخراط المغرب في لعبة التطبيع المنبوذة مغاربياً، لم يعد الطموح تفعيل مضامين اتفاقية اتحاد المغرب وبناء المؤسّسات المشتركة وفتح الحدود أمام تنقّل المغاربة وتدفّق السلع والأموال، لبناء التنمية وتحقيق النمو، وإنّما بات الأفق لا يتجاوز نزع فتيل الأزمة المغاربية المزمنة، حتّى لا تتحوّل إلى حرب تحرق كلّ أسباب الحياة، بين الأشقّاء، شركاء الانتماء واللسان والدين والتاريخ وأسرى ديكتاتورية الجغرافيا. ستكون المُؤهّلات الدبلوماسية غير كافية ليتمكّن الأمين العام الجديد من لعب دور الوسيط المُؤثّر القادر على لمّ الشمل، وردّ الاعتبار للفكرة المغاربية، كما رُسِمَتْ ملامحها في مؤتمر الحركات الوطنية المغاربية في طنجة سنة 1958، وكما صيغت سياسياً وقانونياً في قمّة التأسيس التاريخية في مراكش سنة 1989. وسيكون في حاجة إلى دراية وخبرة ومرونة سياسية تصنع منه سياسياً محنّكاً قادراً على الإقناع والفعل المغاربي المتسامي على التناقضات والصراعات القُطرية، حتّى ينجح في مهمّته، وليس مُجرّد دبلوماسي صغير جيء به، بعد أن تجاوز سنّ التقاعد بسنتَين، من أجل الحصول على مزيد من الامتيازات المالية والعينية، والمكانة الاجتماعية، والوجاهة السياسية. ففي تولي الأمانة العامّة لاتحاد المغرب العربي، في هذه المرحلة الدقيقة مسؤولية أخلاقية، ورسالة مُقدّسة، وعمل سياسي وغير سياسي مُضن وجسيم، في ظلّ عالم تُقرع طبول الحرب بين كبرائه الاقتصاديين والماليين والعسكريين، وتتكتّل قواه الإقليمية من أجل البقاء والحفاظ على الوجود. ولتحقيق هذا الهدف السامي وبعث الأمل في المغرب العربي الكبير، سيكون من أولويات الأمين العام الجديد عدم الاكتراث للقاء التشاوري الثلاثي في تونس في الأسبوع الأخير من الشهر الماضي (إبريل/ نيسان)، وتجاهل مخرجاته مشروعاً بديلاً عن اتحاد المغرب العربي، رغم أنّ ذلك اللقاء له الفضل في أن يكون طارق بن سالم أميناً عامّاً للاتحاد المغاربي.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

ماذا يستطلع لودريان في لبنان؟

يقظان التقي

أمضى الدبلوماسي الفرنسي المخضرم، جان إيف لودريان يومين في بيروت، في جولة استكشافية لمعالم التغيير التي حصلت، وربطاً بالأوضاع غير المستقرّة في قطاع غزّة وجنوب لبنان. ولم يحمل معه إجاباتٍ كثيرة عن الصعوبات التي تمنع تنفيذ خريطة الطريق، التي وضعتها اللجنة الخماسية في مستوى بيان السفراء الأخير. سلسلة اللقاءات التي أجراها تناولت، أكثر، الاستفسار عن مواقف الأطراف، وما إذا كان يساهم تلاقيها عند قواسم مشتركة في انتخاب رئيس للجمهورية.

لم تحمل زيارته أيَّ مبادرة أو طرح فرنسي جديد، غير رؤية الكتل السياسية، وغير التأكيد أنّ فرنسا لن تترك لبنان، وعن الاستمرارية في البحث عن رجلٍ ثالث مُرشّح للرئاسة، وتصوّرات ينقلها في تقريره إلى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. فيما استبعدت مصادر مستقلّة أن يكون هذا الملفّ على جدول أعمال الرئيس الفرنسي، خلال لقائه المرتقب مع الرئيس الأميركي جو بايدن، على هامش الاحتفال السنوي الذي سيقام في منطقة النورماندي مطلع يونيو/ حزيران المُقبل، إذ سيكون النقاش في المجال الأوروبي الأوسع. والمفاهيم العامة للحوار مُحدّدة في نقاط عرضها الرئيس الفرنسي في زيارته الأخيرة إلى ألمانيا بشأن أوكرانيا، وممانعة أميركا استخدام السلاح الأوروبي الفعّال في مواجهة الغزو الروسي، إذ أرسلت كلٌّ من فرنسا وبلجيكا مستشارين عسكريين إلى كييف، إلى جانب نقاش آخر حول مستجدّات الوضع الإيراني وعدم رغبة أميركا في إرباكه أكثر. فيأتي وضع لبنان هامشياً، ونقاشاً عمومياً، ارتباطاً بتطوّر الأوضاع الإقليمية المتدهور في غزّة، وبرؤية شاملة، وبإطار أكبر، بشأن الوضع الإيراني. قد يكون المؤشّر البارز، الذي رافق الزيارة هو التنسيق السعودي الفرنسي، عقب الاتصال الهاتفي بين ماكرون وولي العهد السعودي محمد بن سلمان، وبالإشارة إلى حركة السفير السعودي الناشط، أخيراً، في لبنان. تدرك فرنسا أنّ رؤية حزب الله للوضع اللبناني هي رؤية إقليمية مرتبطة بالداخل الإيراني، وليس في وضعية الاستعجال لإنجاز الاستحقاق الرئاسي، بعكس مواقف الأطراف الأخرى، وفق معادلة ترابط الأزمات والتسويات، وهو معنيٌّ بتطور الأوضاع الإقليمية، أكثر ممّا يتطلّع إلى لبنان أو إلى الوضع السوري مع تفاقم أزمة اللاجئين السوريين. وهو يمسك جيداً بالسلطة السياسية والأمنية في لبنان. لكنّ لودريان أراد أن يقول للبنانيين، وللأطراف الداخلية بتركيباتها المعروفة، «إنّ الأولوية هي للاستقرار إلى حين الإفراج عن انتخاب رئيس الجمهورية والنفاذ من ظروف النزاعات إلى مرحلة انتقالية، بعد التوصّل إلى وقف لإطلاق النار في غزّة، ما يتيح للإدارة الأميركية التحوّل نحو لبنان في سياق حلّ شامل تسعى إليه الأطراف الدولية لتهدئة التوتّرات، خوفاً من اندلاع حرب واسعة. بالانتظار، كان التفاعل الخماسي مع مقترح صاغته واشنطن بالتعاون مع باريس، وقدّم إلى اللبنانيين وحزب الله، عبر ورقة فرنسية غير رسمية، مفتاحها السعي لتهدئة الجبهة المشتعلة في الجنوب، وتتوّج بالتركيز على قرار مجلس الأمن 1701، الذي أنهى بفعّالية حرب العام 2006، بين حزب الله وإسرائيل، لكنّه فشل في تأمين سلام دائم. وتنصّ الورقة/ الصفقة على انسحاب قوات «الرضوان» من سبعة إلى عشرة كيلومترات شمال الحدود (ليس بالضرورة ما وراء نهر الليطاني)، وانتشار نحو 15 ألف عسكري من القوات المسلّحة اللبنانية في طول الحدود، والسماح لقوة «يونيفيل» البالغ عددها ما يقارب 11000 ألف جندي القيام بدوريات أقلّ تقييداً في جنوب لبنان من دون مرافقة من القوات المسلّحة اللبنانية، إلى بناء مراصد مراقبة بريطانية قرب الحدود تكون بوابات للجيش و«يونيفيل»، ووقف الطيران الحربي الإسرائيلي فوق لبنان، مع إنشاء لجنة مراقبة لمناقشة أيّ انتهاكات للاتفاق الجديد، مشابهة لتلك التي أُنشئت في 1996. يلي ذلك، مفاوضات بشأن النقاط الحدودية المتنازع عليها، بهدف تحديد الخطّ الأزرق (المحدّد أصلاً من الأمم المتّحدة بشكل رسمي، وبدقة).

> تدرك فرنسا أنّ رؤية حزب الله للوضع اللبناني إقليمية مرتبطة بالداخل الإيراني، وليس في وضعية الاستعجال لإنجاز الاستحقاق الرئاسي

> يعتقد حزب الله أنّه برئيس أو من دونه، سيظلّ مُرشد الجمهورية وليس «الدولة»، التي تعاني سلسلة أزمات وانهيارات منذ 2019

يسمح الوصول إلى هذه الخطوات، بتمويل أوروبي ودعم القوات المسلّحة الشرعية في الجنوب، بالإضافة إلى مساعدات عربية لإعادة بناء ما هدّمته حرب «إسناد غزّة للدفاع عن لبنان وإحباط سيناريو الحرب الاستباقية» (حسن نصر الله)، وأخرى من الولايات المتّحدة، في تعزيز فرص الاستثمار والتمويل لقطاعات الإنتاج في لبنان. هذه الخطّة لاقت اعتراضات فورية من حزب الله، وسعى الرئيس نبيه برّي إلى «الاختباء» خلف رفض فكرة منح «يونيفيل» حرّية الحركة في الجنوب، وخلق دور موجّه دولياً للقوات اللبنانية، من دون رفض الخطّة بشكل صريح. حالة «تفريغ حذرة» فقط، للدعوة إلى انعقاد مؤتمر حوار في باريس أو قطر؛ «مجلس النواب موجود...»، مع استمرار أعمال التصعيد في الجنوب. ورغم أنّ الولايات المتّحدة وفرنسا تتداولان اللغة نفسها فيما يتعلق باتفاق محتمل، إلا أنّهما تختلفان حول ما إذا كان ينبغي ربط الصفقة بانتخاب رئيس لبنان المُقبل، ويحاول الفرنسيون عدم الربط بين القضيتَين، لذلك يُفضّل الثنائي عدم البتّ في الأمور «غير المستعجلة»، بانتظار عودة المبعوث الأميركي آموس هوكشتاين، واستغلال موضوع الرئاسة، داخلياً وخارجياً، في التفاوض الإقليمي مع طهران، والمحور بأكمله. يعتقد حزب الله أنّه، برئيس أو من دونه، سيظلّ مُرشد الجمهورية وليس «الدولة»، التي تعاني سلسلة أزمات وانهيارات منذ 2019، وهو يتحرّك بنشاط لتعزيز وتقوية ترسانته العسكرية، فيما يعارض الإصلاحات الضرورية التي تساعد الدولة ومؤسّساتها في النهوض من الركود العام. والتصوّر عند الحزب، أنّ إدارة الرئيس بايدن في وضع تقدّم فيه تنازلات، وتتقدّم مشاكلها مع حكومة بنيامين نتنياهو سبباً إضافياً لمزيد من «الموثوقية» بأنّها لن تسمح بتوسيع الحرب في نطاق كامل. لذلك، يبدو الحزب غير مستعجل لأيّ اتفاق تتوصّل إليه بيروت مع واشنطن وباريس، رابطاً فرضية «الصيف الحار» بسلسلة من التعقيدات والعمليات القتالية بين حركة حماس وجيش الاحتلال الإسرائيلي، ومستفيداً من تقارير متضاربة حول التنسيق بين هوكشتاين وباريس بشأن الطريقة التي يجري فيها التصرف بها مع الملف اللبناني. وهو يبدي تشدّداً في سعيه لمزيد من التنازلات، ويعتبر أنّ مسألة ترسيم الحدود «ليست مقايضة كافية» في مرحلة شبيهة بتلك التي تمّت فيها الوساطة القطرية في 2008، وقدّمت له فيها تنازلات حاسمة؛ «الثلث المُعطّل»، في مجلس الوزراء، وسلطة «النقض» الفعّالة على جميع قرارات الحكومة، وهو تجاوزها بكثير، وبالتالي، هو ليس معنياً بالخضوع لأيّ شروط، ولا بالتنازل عن مُرشّحه للرئاسة سليمان فرنجية، ولن يبدي موافقة بالداخل تضرّ بمصالح إيران، حتّى «لو اختفى لبنان السياسي وبقي فقط لبنان الجغرافي» (لودريان). يضاف إلى المخاوف من تأجيل الاستحقاق، عودةُ شبح الحرب الأهلية وأجواء الانقسام في الثمانينيات، وسط محاصرة الغرفة اللبنانية بالنيران من كلّ اتجاه.

(كاتب لبناني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads